

دور محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات في الحد من سلوك التكاليف اللزجة في
الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية "دراسة ميدانية"

(بحث مقبول للنشر كجزء من متطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة)

إعداد

محمد عزت محمود محمد عطية
باحث ماجستير - كلية التجارة - جامعة السويس

الأستاذ الدكتور
رانيا سعيد السيد
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة السويس

الأستاذ الدكتور
محمد عبد العزيز عبدالله
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد المتفرغ
كلية التجارة - جامعة السويس

مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية

كلية التجارة - جامعة السويس

المجلد الرابع - العدد الثالث

سبتمبر 2024

رابط المجلة: <https://safq.journals.ekb.eg>

دور محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات في الحد من سلوك التكاليف اللزجة

في الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية

(دراسة ميدانية)

الملخص

تهدف الدراسة الى تفسير ظاهرة اللزجة من خلال محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات التي ترتبط بعلاقة عكسية مع صراعات المنشآت، حيث أوضحت أن محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات يمكن أن تؤثر في صراعات المنشآت بكبح دوافع المديرين المتعلقة بتفضيل مصالحهم الخاصة على حساب المساهمين بتقليص الموارد غير المبررة سواء بالحد من الإفراط في الاستثمارات استجابة لزيادة النشاط، أو بالتخلص من الراكد استجابة لانخفاض النشاط وبالتبعية ضعف العلاقة الطردية بين مشاكل المنشآت وسلوك التكلفة.

ويلقي الضوء علي الجانب السلوكي في تصرفات المديرين بالسوق المصري، ولما لها من تأثير علي أداء المنشآت وقدرتها علي الاستمرار والتطور، فالأطراف ذوي العلاقة لديهم حافز دائم نحو الحصول علي تقييمات حول المنشآت وتطورها، وبالتالي فإن تقييم الإدارة بشكل عام يجب أن يتضمن في أحد جوانبه العوامل السلوكية المحركة لتصرفات المديرين، ثم دراسة أثر آليات حوكمة الشركات في الحد من سلوك التكاليف اللزجة باستخدام قوائم الاستبيان على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وتمثل مجتمع عينة الدراسة المكونة من الأكاديميين من مختلف الجامعات المصرية، بالإضافة إلى المديرين بإدارة المراجعة والمديرين بإدارة التكاليف في الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية، وذلك بهدف التعرف على دور آليات الحوكمة في الحد من سلوك التكاليف اللزجة، وتحليل نتائج اختبار فروض الدراسة التي تم وضعها بغرض تحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال القيام بإعداد قائمة إستقصاء موجه وتم توزيع عدد (300) قائمة إستقصاء باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS(V/26) لإختبار مدي صحة الفروض، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء فئات الدراسة حول وجود عدة أسباب لسلوك التكاليف اللزجة، توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات والحد من سلوك التكاليف اللزجة، وعدة توصيات منها نشر ثقافة الحوكمة في المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فإذا ما أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل خط الدفاع الأول ضد أي فساد يحاول أن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله، فسوف يدعم تطبيقها وارساء قواعدها.

الكلمات الدالة: - الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية ، محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات،

آليات حوكمة الشركات ، التكاليف اللزجة ، حوكمة الشركات ، سلوك التكاليف اللزجة.

Summary

The study aims to explain the phenomenon of stickiness through the determinants of applying the corporate governance system, which has an inverse relationship with enterprise conflicts. It explained that the determinants of applying the corporate governance system can affect enterprise conflicts by curbing managers' motivations related to preferring their own interests at the expense of shareholders, by reducing unjustified resources, whether by limiting excessive investments in response to increased activity. Or by eliminating stagnant ones in response to a decrease in activity and, consequently, a weakening of the direct relationship between facility problems and cost behavior.

It sheds light on the behavioral aspect of the actions of managers in the Egyptian market, and its impact on the performance of enterprises and their ability to continue and develop. The relevant parties have a constant incentive to obtain reassurances about the enterprises and their development, and therefore the management evaluation in general must include in one of its aspects factors Behavioral drivers of managers' actions, Then, studying the impact of corporate governance mechanisms in reducing the behavior of sticky costs using questionnaire lists on industrial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, and representing the study sample population consisting of academics from various Egyptian universities, In addition to the directors of the Audit Department and the managers of the Costs Department in industrial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, with the aim of identifying the role of governance mechanisms in reducing the behavior of sticky costs. This was done by preparing a directed survey list, and a number of (300) survey lists were distributed using the statistical program SPSS (V/26) to test the validity of the hypotheses. The study reached several results, the most important of which is that there are no significant differences between the opinions of the study groups regarding the existence of several reasons. For the behavior of sticky costs, there is a statistically significant relationship between the determinants of applying the corporate governance system and reducing the behavior of sticky costs. And several recommendations, including spreading the culture of governance in societies through the media and civil society organizations. If society realizes that governance represents the first line of defense against any corruption that attempts to rob society of its wealth and money, it will support its implementation and the establishment of its rules.

Key words.

Industrial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, Determinants of implementing a corporate governance system, Corporate governance mechanisms ,Sticky costs , Corporate governance , Behavior of sticky costs.

أولاً: - الإطار العام للدراسة:-

1- مقدمة ومشكلة الدراسة.

أدت الأزمات المالية العالمية وإحداث الإفلاس الذي أصاب المنشآت العالمية، إلى حدوث أزمة فقدان ثقة في أسواق المال ومدى مصداقيتها، وعدم القدرة على جذب الإستثمارات المالية الأجنبية بالشكل الكاف، الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن رؤية جديدة للتخفيف من شدة هذه التأثيرات وتشجيع المساهمين على دخول أسواق المال مرة أخرى وتنشيط الإستثمارات، مما أدى إلى الدعوة لضرورة فصل ملكية المنشآت عن إدارتها.

أدى إنهيار الكثير من المنشآت في عالم الأعمال إلى تكبد الكثير من المستثمرين خسائر مالية، وفقدان ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وذلك لصعوبة جذب المستويات الكافية من رأس المال، ونظرًا لتلك الظروف لجأت الكثير من إدارات تلك المنشآت إلى تجميل البيانات المالية سعياً منها لتحسين الوضع المالي، حتى أصبح المستثمرون قبل قيامهم بالإستثمار يطالبون بالأدلة والبراهين على أن المنشآت التي ترغب في جذب إستثماراتهم، تتم إدارتها وفقاً للممارسات الإدارية السليمة.

ثم تلي ذلك ظهور محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات والتي أصبحت على قدر كبير من الأهمية في العقود الأخيرة لكل من الدول المتقدمة والنامية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية والمحلية. وذلك لقدرتها على حل الكثير من المشاكل قبل حدوثها ممثلة في تجنب حالات التعثر التي منيت بها المنشآت، ومحاربة الفساد الداخلي، ودعم المناخ الإستثماري مما يؤدي إلى نمو الإقتصاد القومي.

يعد محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة المنشآت بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوة على تطوير القيم الأساسية لإقتصاد السوق في المجتمع. فالهدف الرئيسي منها حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال المنشآت من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة المنشآت، ومراقب الحسابات.

من هنا ظهرت محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات وما تلعبه من دور فعّال في مجال الإصلاح المالي والإداري لمنشآت القطاع العام والخاص، لزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الإستثمار الوطني وجذب الإستثمارات، وتفعيل بورصة مصر.

وهنا نحاول تفسير ظاهرة اللزوجة من خلال محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات التي ترتبط بعلاقة عكسية مع صراعات المنشآت، حيث أوضحت أن محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات يمكن أن تؤثر في صراعات المنشآت بكبح دوافع المديرين المتعلقة بتفضيل مصالحهم الخاصة على حساب المساهمين بتقليل الموارد

غير المبررة سواء بالحد من الإفراط في الإستثمارات إستجابة لزيادة النشاط، أو بالتخلص من الراكد إستجابة لإنخفاض النشاط وبالتبعية ضعف العلاقة الطردية بين مشاكل المنشآت وسلوك التكلفة.

تساهم حوكمة الشركات في وضع النظم والهياكل وآليات العمل التي تعمل على مراقبة التصرفات الإدارية بمنشآت الأعمال بهدف تعظيم قيمة المنشآت واستمرارها في المدين القصير والطويل، بالإضافة إلي حماية حقوق جميع الأطراف ذوي العلاقة، وحتى لا تتوغل الإدارة التنفيذية التي تمتلك السلطة والمعلومة الكاملة علي حقوق باقي الأطراف.

ويمكن لمحددات تطبيق نظام حوكمة الشركات الحد من لزوجة التكاليف بالسيطرة على مسبباتها ومن ثم الحد من الآثار السلبية لسلوك التكاليف اللزجة. وهو ما يريد الباحث أن يوضحه ويلقي الضوء عليه تفصيلا بالدراسة التحليلية، ثم اختبار ذلك في بيئة الأعمال المصرية علي ضوء ما تم دراسته في بعض الدول المتقدمة. ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:-

1. ما مدى أهمية تطبيق محددات نظام حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الحديثة؟

2. ما هي مسببات حدوث سلوك التكلفة اللزجة؟

3. ما هي انعكاسات الالتزام بتطبيق محددات نظام حوكمة الشركات في الحد من سلوك التكاليف اللزجة في الشركات الصناعية؟

2- الدراسات السابقة.

1/2. الدراسات الاجنبية:

1/1/2. دراسة (Banker et al.,2015) بعنوان:- "The Confounding Effect of Cast stickiness on Conservatism Estimates."

هدفت الدراسة إلى قياس أثر لزوجة التكلفة على التقديرات المحاسبية المتحفظة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- تؤدي اللزوجة في التكاليف التشغيلية إلى تحريف تقديرات التوقيت المناسب.
- كما أنها تقدم دليلا أيضا على أن لزوجة التكلفة يحرف الاستدلالات بشأن دوافع الطلب المعيارية للمحافظة، مثل نسبة الدفتر إلى السوق والقوة المالية والحجم، وبشأن علاقات الارتباط الأخرى للمحافظة مثل الملكية الإدارية.

2.1/2. دراسة (Cifici et al.,2016) بعنوان: - "Implications of Cost Behavior for Analysts Earnings Forecasts."

هدفت الدراسة إلى استكشاف ما إذا كان المحللون الماليون يأخذون في الاعتبار سلوك التكلفة وتغير التكلفة عند التنبؤ بالأرباح.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- تشير النتائج إلى أن المحللين "في المتوسط" لديهم نقص في المعرفة عن كل من تقلب التكاليف ولزوجة التكاليف، مما أدى إلى أخطاء كبيرة ومنتظمة في توقعات الأرباح.
- يؤدي إدراج المعلومات المتاحة عن سلوك التكاليف في التنبؤات بالأرباح بشكل غير ملائم إلى حدوث أخطاء أكبر في السيناريوهات غير المواتية مقارنة بالسيناريوهات المواتية.

3.1/2. دراسة (Chen et al.,2017) بعنوان: - "The Tone of Management Forward Looking Statements and Asymmetric Cost Behavior."

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين لهجة الإدارة في التقارير المالية المنشورة وسلوك التكاليف اللزجة البيعية والإدارية علي عينة من المنشآت المدرجة بسوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية بعد استبعاد المنشآت المالية والمرافق العامة لأن هذه المنشآت وتقاريرها المالية تخضع لمتطلبات ولوائح خاصة، بالإضافة إلي تعديل جميع الأرقام بمعدلات التضخم الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين لهجة الإدارة والسلوك اللزج للتكاليف البيعية والإدارية، كما تشير النتائج إلي أن توقعات الإدارة ترتبط بشكل قوي مع السلوك اللزج للتكلفة عند وجود موارد غير مستخدمة مع تكاليف تعديل مرتفعة، بينما ينعلم التأثير علي سلوك التكاليف مع انخفاض حجم موارد غير مستغل، وتكاليف التعديل.

4.1/2. دراسة (Yang,2019) بعنوان: - "Do Accruals Earnings Management Constraints and Intellectual Capital Efficiency Trigger Asymmetric Cost Behaviour? Evidence from Australia."

هدفت الدراسة إلى فحص ما إذا كانت قيود إدارة الأرباح المستحقة وكفاءة رأس المال الفكري تؤثر على سلوك التكاليف اللزجة من خلال تحليل البيانات للفترة من 1990 إلى 2016 على المنشآت المدرجة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

عندما يكون لدى المديرين الحافز لتجنب الأرباح غير المواتية في العام الحالي ولكن لديهم قدرة محدودة على استخدام إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق لمعالجة الأرباح، فإنهم يميلون إلى تقليص الموارد المتراكمة بقوة أكبر لتجنب الأرباح غير المواتية، مما يؤدي إلى سلوك مضاد للزوجة. تظهر نتائج هذه الدراسة أن كفاءة راس المال الفكري تؤدي إلى سلوك التكلفة اللزجة.

5/1/2. دراسة (Jayasinghe,2020) بعنوان: - "Enacting "Accountability in Collaborative Governance": Lessons in Emergency Management and Earthquake Recovery from the 2010 – 2011, Canterbury Earthquakes."

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين دور الحوكمة (المساءلة) في العمل الإداري أثناء وقوع الكوارث (زلازل 2010 – 2011) في نيوزيلندا وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة الرشيدة (المساءلة) وإدارة الكوارث والعمل على الحد منها .

6/1/2. دراسة (Adams,2021) بعنوان:- "Tax avoidance and asymmetric cost behavior."

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك اللزج للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين التجنب الضريبي والسلوك اللزج للتكلفة، حيث يكون سلوك التكلفة اللزجة أقل وضوحاً في ظل ارتفاع مستوى التجنب الضريبي، حيث تنشأ هذه العلاقة نتيجة الفوائد الاقتصادية المباشرة للوفورات النقدية الناتجة عن التجنب الضريبي والتي قد تدفع المديرين إلى الإبقاء على فائض الموارد عند انخفاض حجم النشاط من ناحية، أو التخلص من الموارد غير المستغلة وتحمل تكاليف تعديل الموارد الحالية والمستقبلية عند استعادة الطلب من ناحية أخرى لما قد تساهم به الوفورات النقدية في تخفيض مخاوف المديرين بشأن تكاليف تعديل الموارد.

2/2. الدراسات العربية:

1/2/2. دراسة (الغزالي، 2015) بعنوان: - "دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق قواعد الحوكمة في المنشآت المدرجة في بورصة فلسطين في منع حدوث التعثر المالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأجريت الدراسة على كامل المجتمع ومقداره 49 من المنشآت وهي عدد المنشآت المدرجة في بورصة فلسطين.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن نسبة التزام المنشآت بتطبيق معايير حوكمة الشركات بلغت 63.986% وهي نسبة مقبولة لتطبيق حوكمة الشركات كما أن أكثر المؤشرات تطبيقاً هو المؤشر الخاص باللوائح والقوانين الداخلية للمنشآت ثم يأتي المؤشر الخاص بصلاحيات مجلس الإدارة يليه مؤشر المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين كما أظهرت النتائج وجود أثر ذا دلالة إحصائية لتطبيق المنشآت المدرجة في بورصة فلسطين لقواعد حوكمة الشركات ومنع حدوث التعثر المالي لتلك المنشآت.

2/2/2. دراسة (عبد المنعم، 2015) بعنوان: - "قياس انعكاس التكلفة ثنائية الاتجاه على دقة مخرجات نظام المحاسبة الإدارية".

هدفت الدراسة إلى محاولة (زيادة نفعية) المحتوى المعلوماتي لبعض مخرجات نظام المحاسبة الإدارية في ضوء مفهوم سلوك التكلفة اللزجة، من خلال اقتراح نموذج يحدد مساهمة الدوافع الاقتصادية والإدارية في تشكيل درجة لزوجة وكيفية استخدامه في زيادة دقة إعداد الموازنات الرشيده. تعتبر تلك الدراسة التطبيقية الأولى في جمهورية مصر العربية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

تختلف محركات سلوك التكاليف اللزجة باختلاف بند التكلفة موضع القياس (تكلفة إنتاج الوحدات المباعة، التكاليف البيعية والعامة والإدارية، تكاليف التشغيل)، وإن كان الانخفاض المتتالي للإيرادات يمثل المحرك الأكثر تأثيراً بين بنود التكلفة.

3/2/2. دراسة (محمد واخرون، 2019) بعنوان: - "أثر حوكمة الشركات علي العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والسلوك غير المتماثل للتكلفة".

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والزوجية في سلوك التكاليف، وأثر حوكمة المنشآت علي هذه العلاقة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- وجود علاقة معنوية موجبة بين الثقة الإدارية المفرطة والسلوك اللزج للتكلفة، ومن أجل اختبار التأثير المنظم لحوكمة الشركات على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والسلوك اللزج للتكلفة، تم تقسيم عينة الدراسة إلي مجموعتين بناءً علي مؤشر لتقييم مستوي الحوكمة بالمنشآت الممثلة في عينة الدراسة.
- وبصفة عامة فإن نتائج الدراسة تشير الي أن حوكمة الشركات تنظم العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وسلوك التكاليف اللزجة. توصلت النتائج أيضا إلي وجود علاقة معنوية موجبة بين الثقة الإدارية المفرطة وسلوك التكاليف اللزجة في المنشآت ذات الحوكمة الضعيفة، بينما أشارت النتائج إلي عدم وجود علاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وسلوك التكاليف اللزجة في المنشآت ذات الحوكمة القوية.
- 4/2/2. دراسة (الظاهري وآخرون، 2020) بعنوان:- " تأثير العوامل الاقتصادية في ظهور التكاليف غير متماثلة الاتجاه وترشيد القرار التشغيلي " بحث تطبيقي في شركة واسط للصناعات النسيجية.
- هدفت الدراسة إلى:-

- دراسة وتحليل التكاليف اللزجة وتأثير تطبيقه على متخذى القرارات التشغيلية.
- دراسة وتحليل مكونات وعناصر ومستلزمات التكاليف اللزجة وأهميتها في ترشيد القرارات التشغيلية.
- وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- تبني إدارة المنشآت تأثير التكاليف اللزجة على مستوى النشاط لما له من تأثير في ترشيد صنع القرارات التشغيلية الرشيدة وتوفير المعلومات الملائمة في التخطيط والرقابة، وتقييم الأداء للوحدة الاقتصادية في بيئة الصناعات الحديثة.
- 5/2/2. دراسة (قحطان، 2021) بعنوان:- " أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على تحليل التكلفة - الحجم - الأرباح وانعكاساته على جودة معلومات المحاسبة الإدارية بحث تطبيقي "كلية العلوم الإدارية".
- هدفت الدراسة إلى تقديم المزيد من الأدلة التجريبية على سلوك التكلفة اللزجة في المنشآت الصناعية السعودية، وقياس أثر تضمين هذا السلوك على تقديرات تحليل التكلفة - الحجم - الأرباح، وانعكاساته على جودة معلومات المحاسبة الإدارية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- ينبغي على المديرين والمحاسبين الأخذ في الاعتبار سلوك التكلفة اللزجة عند تقدير التكاليف والأرباح التي تستخدم في إعداد الموازنات وتقييم الاداء وترشيد القرارات والتنبؤ بالأرباح.
- ينبغي على أصحاب المصالح في المنشآت من مستثمرين ومحللين ماليين أن يكونوا على وعي بسلوك التكاليف اللزجة، وأسبابه ومحدداته، وإدراك كيفية تأثير قرارات إدارة التكلفة الجيدة أو السيئة على قياس الأداء والتنبؤ بالأرباح المستقبلية ، لإتخاذ قرارات رشيدة بناء على التقييم السليم للمنشآت.

6/2/2. دراسة (سببغة ، 2021) بعنوان: - " دور حوكمة الشركات في الحد من سلبيات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب- أوماش-بسكرة".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور آليات حوكمة الشركات في الحد من سلبيات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بالجزائر (أوماش - بسكرة)، وإجراء مقابلة مع بعض موظفي المؤسسة، وتحليل قوائمها المالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود دور كبير ومهم لمختلف آليات حوكمة الشركات، حيث تم اقتراح مصلحة للمراجعة الداخلية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة، كونها أداة رقابة فعالة ومهمة في منع التلاعب بجميع أنواعه، وغير موجودة بالمؤسسة، كما توصلت الدراسة إلى قيام المؤسسة بممارسة المحاسبة، بغرض تخفيض الربح، حيث تم قياسها باستخدام، الإبداعية خلال السنوات (2014، 2016، 2017) نموذج جونز المعدل، ومن خلال تحليل المعطيات نجد أنه هناك اختلاف كبير في البيانات المالية بين ما هو حقيقي وما هو غير حقيقي، وهذا يرجع إلى أهداف المؤسسة الخاصة من خلال استخدامها للمحاسبة الإبداعية.

7/2/2. دراسة (رقيقية ، 2021) بعنوان: - " آليات حوكمة الشركات و دورها في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على مصداقية القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من المنشآت الاقتصادية الجزائرية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=1.10$) من خلال مجموعة من النتائج الفرعية، وقد لخصت الدراسة إلى ضرورة وضع التدابير اللازمة لدعم السلوك المهني الأخلاقي والتقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

8/2/2. دراسة (بوقندورة ، 2021) بعنوان: - " حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعومات المالية"

هدفت الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية، باعتبارها تحل العديد من المشاكل التي تواجهها المنشآت بشكل عام والمشاكل المالية بشكل خاص، ومن بينها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المالية في المنشآت الوطنية، وهذا من خلال تقييم درجة الالتزام بمبادئ الحوكمة في المنشآت الاقتصادية، وكذا آلياتها والتي تتمثل في المراجعة الداخلية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية، بحيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ما ينعكس على مستوى جودة المعلومات المالية.

9/2/2. دراسة (عبد القادر، 2023) بعنوان: "الآليات المحاسبية للحوكمة ودورها في الحد من الفشل المالي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من الفشل المالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدمت إستمارة الإستبانة لجمع البيانات من عينة من المصارف السودانية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- وجد أن هنالك ارتباط طردي ضعيف بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة والحد من الفشل المالي بالمصارف السودانية.
- ان المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة لها تأثير ضعيف على الحد من الفشل المالي بالمصارف السودانية.
- وجود ارتباط طردي ضعيف بين لجان المراجعة كآلية للحوكمة والحد من الفشل المالي بالمصارف السودانية.

3- أهداف الدراسة.

- أ- إلقاء الضوء بالتفصيل على محددات ودافع سلوك التكاليف اللزجة وأثارها السلبية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.
- ب- دراسة وتحليل وقياس التكاليف في بيئة الأعمال المصرية.
- ج- إلقاء الضوء على محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات التي تساهم في الحد من لزوجة التكلفة.

4- أهمية الدراسة.

تنقسم أهمية البحث إلى أهمية علمية وعملية باعتبار أن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من عدم وجود دراسات قامت بدراسة محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات ودورها في الحد من التكاليف اللزجة في الشركات الصناعية من خلال آليات حوكمة قوية وذلك بهدف الاستفادة من نقاط القوة في كل منهم سعياً للوصول إلى الحد من التكاليف اللزجة، فالبحث يضع أمام صناع السياسة المحاسبية والمستثمرين في مصر بعض النتائج الميدانية المتعلقة بدور محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات في الحد من سلوك التكاليف اللزجة وأثارها السلبية، كما يقدم نتائج عن المساهمة في زيادة فاعليات آليات حوكمة الشركات من أجل الحد من سلوك التكاليف اللزجة .

وأخيراً فإن البحث يساعد في إلقاء الضوء بالتفصيل على مسببات سلوك التكاليف اللزجة واثارها السلبية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

5- منهج الدراسة.

يعتمد الباحث في دراسته علي الدمج بين المنهجين - الاستقرائي والاستنباطي - حيث يستفيد من المنهج الأول، في استقراء الدراسات الرائدة في مجال تحليل وحساب المدخل المستحدث، والتي قدمت في الفكر المحاسبي، والدراسات التي ركزت على معرفة العلاقة بين درجة اللزجة ومحددات تطبيق نظام حوكمة الشركات، للوقوف علي مصداقية نتائجها وبياناتها. ثم يستفيد من المنهج الاستنباطي في استنتاج مدي ملائمة هذا المدخل لبيئة الأعمال المصرية، وللوصول إلى النتائج تم الاعتماد على أسلوب قوائم الاستبيان.

6- فرض الدراسة.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات والحد من سلوك التكاليف اللزجة.

7- حدود ومجال الدراسة.

في صورة طبيعة المشكلة موضوع الدراسة وأهميتها وأهدافها فإن للدراسة مجموعة من المحددات وهي:

- 1- حدود مكانية: سوف يقوم الباحث باستبيان لاستقصاء آراء عينة من المهنيين والأكاديميين لدراسة أثر محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات في الحد من سلوك التكاليف اللزجة بالشركات الصناعية بجمهورية مصر العربية.
- 2- حدود زمانية: أجريت هذه الدراسة فالفترة الزمنية من عام 2023.
- 3- حدود موضوعية: يخرج عن نطاق البحث المواضيع التالية:-
- التعرض لعلاقة المدخل المستحدث لتحليل التكلفة بأساليب المحاسبة الإدارية المستحدثة (التكلفة المستهدفة، التكاليف على أساس الأنشطة الخ).

8- متغيرات الدراسة.

المتغير المستقل:- محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات.

المتغير التابع:- سلوك التكاليف اللزجة.

9- هيكل الدراسة:-

1. المدخل التقليدي لتحليل سلوك التكلفة.
2. سلوك التكاليف اللزجة.
3. محددات سلوك التكاليف اللزجة.
4. مفهوم وأهمية نظام حوكمة الشركات.
5. خصائص وأهداف حوكمة الشركات.
6. الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.
7. محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات.
8. آليات تطبيق نظام حوكمة الشركات.
9. تأثيرات محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات على سلوك التكاليف اللزجة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

1. المدخل التقليدي لتحليل سلوك التكلفة.

لقد اعتاد الفكر المحاسبي على النموذج التقليدي لسلوك التكلفة الذي يشير إلى استجابة التكلفة للتغير في حجم النشاط بشكل متماثل عند ارتفاعه أو انخفاضه، فزيادة حجم النشاط يتبعه زيادة في التكلفة بمعدل متماثل مع معدل انخفاض التكلفة عند حدوث انخفاض مكافئ في حجم النشاط، إلا إنه بتتبع الأدبيات المحاسبية المعاصرة وجد أن هذا النموذج التقليدي لسلوك التكلفة تعرض للنقد حيث قد يتباين سلوك التكلفة استجابة للتغير في حجم النشاط، فتزداد التكلفة نتيجة زياده حجم النشاط ولكن بمعدل أكبر من معدل انخفاضها عند انخفاض حجم النشاط بنسبة مماثلة لزيادته وهو ما عرف بسلوك التكلفة اللزجة الصاعد أو قد يتبع زيادة حجم النشاط زيادة في التكلفة بمعدل أقل من معدل انخفاضها عند حدوث انخفاض مكافئ في حجم النشاط وهو ما عرف بسلوك التكلفة غير اللزجة لأسفل. الأمر الذي يشير إلى أن سلوك التكلفة يتوقف على اتجاه التغير في حجم النشاط وليس على مقدار هذا التغير فقط (زكى، 2022، ص:157).

افترض المدخل التقليدي في تحليل سلوك التكلفة عدة افتراضات:-

(أ) فرض ثبات الطاقة الإنتاجية والأوضاع الفنية للمنتج في الأمد القصير وبذلك يمكن رصد تناسب طردي مع حجم النشاط فيكون عنصر التكاليف المتغيرة علي مستوي الوحدة الواحدة.

(ب) فرض ثبات أسعار مدخلات الإنتاج والمبيعات خلال الفترة محل التحليل كما يتطلب ذلك أيضاً ضرورة تساوي حجم الإنتاج مع حجم المبيعات في الوحدات ليكونا الاثنين ما يطلق عليه حجم النشاط أي عدم وجود وحدات مخزنة في نهاية المدة.

(ج) فرض معاملة كل من التكاليف الكلية والإيرادات كدالة خطية لحجم النشاط وأن المنشآت تنتج منتجا وحيدا، أو أنها في حالة إنتاجها أكثر من منتج فتظهر الدالة وفقا لثبات تشكيلة المبيعات.

وقد ظل هذا المدخل التقليدي لتحليل سلوك التكاليف وفروضة، مسيطراً علي الفكر المحاسبي قرابة قرن من الزمان، حتى بدأت بعض الدراسات البحثية المتخصصة والتي ظهرت في نهاية الألفية الميلادية الثانية تنتقده بشدة.

2. سلوك التكاليف اللزجة.

ويعبر مصطلح سلوك التكلفة اللزجة عن السلوك الذي يتبعه زيادة في التكلفة نتيجة زيادة حجم النشاط بمعدل لزج مع معدل انخفاضها إستجابة لانخفاض حجم النشاط (Wu et al.,2022, P: 6) نقلا عن زكي،2022،ص:158)، وعند البحث في مسببات ظهور السلوك اللزج للتكلفة وجد أن المحرك الأساسي للزوجة سلوك التكلفة هو قرارات المديرين المتعلقة بتعديل الموارد استجابة للتغير في حجم النشاط وخاصة عند انخفاض حجم النشاط، فقد تفاضل الإدارة بين الإبقاء على الموارد غير المستغلة وتحمل تكلفة الاحتفاظ بها أو التخلص من فائض الموارد عند توقع انخفاض حجم النشاط (زكي،2022،ص: 158).

لذا قد تمثل دوافع إدارة الأرباح أحد محركات السلوك اللزج للتكلفة حيث أن سلوك التكلفة اللزجة قد يرجع إلى التدخل المتعمد من قبل الإدارة لمقابلة الأرباح التي يتم التقرير عنها في القوائم المالية، فعندما يكون لدى الإدارة دوافع لإدارة الأرباح فإن تعديل الموارد لا يتم في اتجاه التخصيص الأمثل لها، حيث يؤدي احتفاظ المديرين بالموارد غير المستغلة في فترات انخفاض مستويات النشاط الي زيادة مستويات لزوجة التكلفة (محمد،2022،ص:327 نقلا عن زكي،2022،ص:158).

يعد فهم سلوك التكلفة من التحديات التي تواجه الإدارة خاصة في ظل تطورات الأحوال الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة، حيث تمثل التكلفة من أهم المعلومات التي تحتاجها الإدارة عند القيام بوظائفها المختلفة من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات، إذ أن المديرين يهتمون بتقدير أنماط سلوك التكلفة التاريخية ومن ثم التنبؤ بسلوك التكلفة في المستقبل بصورة أكثر دقة، الأمر الذي ينعكس على كفاءة وظائف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات ومن ثم فإن غياب فهم ذلك السلوك قد يؤثر على قيام الإدارة بمهامها بشكل أكثر كفاءة، وما يتبع ذلك من آثار سلبية تنعكس على المنشآت (زكي،2022،ص:157).

3. محددات سلوك التكاليف اللزجة.

يري (براق واخرون، 2017، ص:495) في دراسته أن العديد من الدراسات تناولت المحددات المختلفة لسلوك التكاليف اللزجة من خلال محاولاتها دراسة تحليل العوامل المؤثرة على قرار الإدارة بالاحتفاظ أو تعديل الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط ويرى الباحث أنه يمكن تصنيف تلك المحددات في مجموعتين رئيسيتين:-

تشمل المجموعة الأولى المحددات الداخلية لسلوك لتكاليف اللزجة، وتتمثل في العوامل الداخلية أو خصائص المنشآت المؤثرة على مفاضلة الإدارة بين الاحتفاظ وبين تعديل الموارد غير المستغلة عند تراجع المبيعات.

بينما تشمل المجموعة الثانية المحددات الخارجية لسلوك التكاليف اللزجة، والتي يمكن تقسيمها إلى محددات على مستوى الصناعات ومحددات على مستوى الدول.

1- المحددات الداخلية لسلوك التكاليف اللزجة.

حظيت خصائص المنشآت باهتمام كبير من الدراسات المختلفة كمحاولة لتفسير سلوك التكلفة اللزجة. خلال فترات انخفاض الطلب على منتجات المنشآت، فإن المديرين يفاضلون بين تكاليف الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة وبين تكاليف تعديلها من خلال التخلص من هذه الموارد حالياً ثم استعادتها عند انتعاش الطلب مستقبلاً؛ حيث تتأثر تلك المفاضلة بشكل جوهري بالتوقعات الإدارية لتكاليف تعديل موارد المنشآت، والتي تتأثر بدورها بمحركات تلك التكاليف.

وقد حددت الدراسات (Anderson et al.,2003,P:61; Balakrishnan,2014,P:115) عدة خصائص للمنشآت تؤثر على مقدار تكاليف تعديل الموارد غير المستغلة؛ (مستوى استغلال الطاقة، حوكمة الشركات، كحجم المنشآت، كثافة العمالة).

- المحددات الخارجية لسلوك التكاليف اللزجة.

يتأثر قرار الإدارة بالاحتفاظ أو تعديل الموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط - وبالتبعية السلوك المتباين للتكلفة - بالعديد من العوامل الخارجية، والتي تختلف وتتفاوت من صناعة لأخرى ومن دولة لأخرى. والتي يمكن حصرها فيما يلي:-

أ- محددات على مستوى الصناعة.

يعتبر انتماء المنشآت لصناعة معينة عاملاً هاماً يؤثر على سلوك التكاليف اللزجة نتيجة اختلاف محددات هذا السلوك - ككثافة الأصول وكثافة العمالة - باختلاف الصناعة، بالإضافة إلى تأثير العوامل المرتبطة

بالصناعة ذاتها على سلوك التكلفة اللزجة (كمستوى المنافسة، البيئة التشغيلية والصناعية، متوسط نسبة التكاليف الثابتة والمتغيرة، هيكل سلسلة التوريد).

ب- محددات على مستوى الدول.

يختلف حدوث وشدة سلوك التكاليف اللزجة بدرجة كبيرة بين الدول لسببين:-

الأول : اختلاف خصائص المنشآت - كثافة الأصول وكثافة العمالة - المؤثرة على تكاليف تعديل الموارد بين الدول المختلفة.

الثاني: إظهار الدول مستويات متباينة فيما يتعلق بكل من التعاؤل أو التشاؤم بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى اختلاف البيئة بين الدول المختلفة، والتي تؤثر على قرار الإدارة بالاحتفاظ أو تعديل الموارد غير المستغلة عند انخفاض الطلب، وبالتبعية على السلوك اللزج للتكلفة المستقبلية، والدوافع الإدارية أو مشاكل الوكالة القانونية (كقوانين حماية العمالة)، والاجتماعية (كنسبة البطالة)، والسياسية (كوجود انتخابات بالدولة).

4. مفهوم وأهمية نظام حوكمة الشركات.

فقد عرفها (الجزراوي، 2014، ص:262) بأنها : "مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة، وتقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية".

وعرفها (Malekvar et al., 2015, P:111) أيضا " تلك المجموعة من القواعد التي تجري بموجبها إدارة المنشآت داخليا، و بإشراف مجلس الإدارة على المنشآت، بهدف حماية المصالح والإستثمارات المالية للمساهمين".

وعرفت حوكمة الشركات بأنها "تهتم بتنظيم وتحديد الممارسات التي تقوم بها الإدارة من خلال مجموعة القوانين والإجراءات التي تعمل على تنظيم وتحديد الواجبات والمسؤوليات والحقوق بين الأطراف المختلفة للمنشآت بما يسهم في الحفاظ على حقوق المالكين لحملة السندات والعاملين بالمنشآت وأصحاب المصالح الأخرى" (ابو شاويش، 2017، ص 24).

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص أبرز العناصر الرئيسية لحوكمة الشركات وهي:-

أ- مجموعة من الأنظمة والقواعد والآليات لإداره المنشآت.

ب- تسعى لتحقيق الجودة والتميز في الأداء وتحقيق الميزة التنافسية.

ج- الإشراف والرقابة على المخاطر التي تواجهه المنشآت.

د- النظم والقواعد الموجهة لخدمة احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة.

ومن هنا وجدت (انشاصي، 2015، ص:28) انها تبرز أهمية لتطبيق حوكمة الشركات ممثلة في النقاط

التالية:-

- أ- الحاجة إلي الفصل بين الملكية وإدارة المنشآت في ظل اختلافات الأهداف وتضاربها بين مختلف الأطراف (أصحاب المصالح، مساهمين، عمال،...إلخ).
- ب- تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الرفاهية، كما تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في أسواق المال.
- ج- إعداد الإطار العام الذي تحدد من خلاله أهداف المنشآت والسبل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.
- د- منع حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم منشأتها في أسواق الأوراق المالية.

5. خصائص وأهداف حوكمة الشركات.

من خلال المفاهيم المقدمة للحوكمة، نستنتج أنها ترتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بمنظمة الأعمال، و بالتالي هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم (محمد، 2022، ص:64).

وعليه أوجز (محمد، 2022، ص:64-65) خصائص الحوكمة في النقاط التالية:-

- أ- الإنضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- ب- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- ج- الإستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
- د- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوى المصلحة في المنشآت.
- هـ- المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية.

6. الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

تتمحور الأطراف الرئيسية التي تؤثر في تطبيق قواعد الحوكمة وبها يتحدد نجاح أو فشل تطبيق الحوكمة، والأطراف هي (انشاصي، 2015، ص:29-30).

1. المساهمون:- هم من يقومون بتقديم رأس المال للمنشآت عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضاً تعظيم قيمة المنشآت على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2. مجلس الإدارة: - يقوم المجلس بإختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المنشآت، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم ، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3. الإدارة التنفيذية: - وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمنشآت وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة ، وتعتبر مسؤولة عن تعظيم أرباح المنشآت وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

4. أصحاب المصالح: - هم مجموعة من الأطراف الذين تربطهم مصالح مع الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هذه الأطراف يكون لديها مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة، فالدائنون يهتمون بمقدرة المنشآت على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة المنشآت على الاستمرار.

7. محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات.

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات:-

1. المحددات الخارجية.

2. المحددات الداخلية.

وفيما يلي سيتم عرض بشئ من التفصيل كما يلي:-

1. المحددات الخارجية:-

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والتي تتكون من القوانين الناظمة للنشاط الاقتصادي الذي

تعمل من خلال المنشآت المختصة، وقد يختلف من دولة لأخرى (بغدادى، 2019، ص 203) وتتكون من:-

أ- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين المنشآت وقوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار.

ب- وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المنشآت على التوسع والمنافسة.

ج- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئة سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على المنشآت والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام المنشآت.

د- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال.

2. المحددات الداخلية:-

هي تشمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل المنشآت والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المنشآت وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة، والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل (Mitra, 2019, P:852).

وترى (انشاصي، 2015، ص 37) أنها تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

8. آليات تطبيق نظام حوكمة الشركات.

لتطبيق قواعد حوكمة الشركات لابد من وجود آليات تعتمد على إدارة المنشآت للتأكد من أن أصولها تستخدم بكفاءة وتكفل للمساهمين أفضل العوائد.

"تعتبر حوكمة الشركات عن نظام يحدد الآليات والعناصر التي تعمل معا في إطار متماسك وفعال لحماية وتحقيق مصالح الأطراف التي لها مصلحة في المنشآت من خلال ضبط سلوك الإدارة والبعد به عن السلوك النفعي والممارسات السلبية باعتبارها الجهة المفوضة من جانب المساهمين لإتخاذ القرارات ذات الانعكاسات الاقتصادية على بقية الأطراف المرتبطة بالمنشآت بمصالح سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فإن تطبيق نظام الحوكمة بفعالية يضمن سلامة أداء منشآت الأعمال والأسواق والاقتصاد على المستوى المحلي والدولي (رقايقية، 2020، ص 71).

تحتاج الحوكمة إلى دعم لتحقيق الهدف المرجو منها، وذلك من خلال تنفيذ آليات تساعد في أداء مهامها، وتصنف إلى آليات داخلية وآليات خارجية:-

أ- آليات داخلية بواسطة الشركة.

ب- آليات خارجية بواسطة السوق.

ورغم هذا الإجماع إلا أن هناك اختلاف حول محتويات كل مجموعة ومدى فاعلية كل نوع من الآليات بالارتباط مع نظام الحوكمة السائد، ولكن بالرغم من الاختلاف السابق إلا أن كل الآراء اتفقت على ضرورة أن

تحتوي الآليات على صفة أساسية وهي حماية أصحاب المصالح والمساهمين وكل من له علاقة بالوحدة الاقتصادية (رقابية، 2020، ص ص 71 72).

أ- آليات داخلية.

يقصد بالآليات الداخلية للحوكمة التدابير التي تطبقها الشركة داخليا لتحديد العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وأصحاب المصالح، تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات المنشآت، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المنشآت، وتتضمن الدور الإشرافي والرقابي الذي يقوم به مجلس الإدارة واللجان التابعة له، وخاصة لجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية (رقابية، 2020، ص 70).

تتمثل الآليات الداخلية لتطبيق حوكمة الشركات في النقاط التالية :-

1. كبار المساهمين والملأ والمؤسسات.

يلعب كبار المساهمين والملأ دورا رقابيا على المديرين، الأمر الذي من شأنه حل مشكلة صغار المساهمين ممثلة في كيفية الرقابة على المديرين. ولكن من سلبيات هذه الآلية أن كبار الملأ قد يلجئون إلى حجب بعض المعلومات عن السوق ويقللون من سيولة السوق ويقللون من قدرة الإدارة على اتخاذ أي موقف جديد للشركة إذا كان هذا يتعارض مع مصلحتهم الخاصة (انشاصي، 2015، ص 39).

2. مجلس الإدارة.

يلعب حجم وتركيبة مجلس الإدارة وعلاقته بالمديرين التنفيذيين دورا هاما في حل مشكلة المنشأة والتي تعني تعارض المصالح بين الملأ والمديرين التنفيذيين أو بين الملأ وأعضاء مجلس الإدارة، من خلال قيام عدد كبير من المديرين غير التنفيذيين كأعضاء في مجلس الإدارة بدور رقابي على الإدارة التنفيذية من خلال مشاركتهم في التصديق على قرارات الإدارة التنفيذية، الأمر الذي يساعد في انخفاض احتمال التواطؤ الإداري (رقابية، 2020، ص 71).

3. درجة قوة إدارة المراجعة الداخلية.

نكر في دراسة (ناطق، 2021، ص 268) لكي تؤدي إدارة المراجعة الداخلية عملها بطريقة فعالة يجب أن تتمتع بالاستقلال الكامل والكافي لأداء مهامها، ولذلك يفضل أن تكون تبعية هذه الإدارة للجنة المراجعة لضمان الإستقلالية الكاملة لها، حتى تتمكن من فحص وتقييم كافة المستويات الرقابية بشكل حيادي ودون التعرض لأي مؤثرات أو ضغوط.

ولكن يرى الباحث أن مقدار الاستقلالية التي تمنحها لجنة المراجعة لإدارة المراجعة الداخلية يتوقف على مدى استقلالية لجنة المراجعة، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على استقلالية المراجعين الداخليين، وبالتبعية

يؤثر على القرارات والضوابط والنتائج التي تتوصل إليها إدارة المراجعة الداخلية ويوصي بها المراجعين الداخليين للحد من التكاليف اللزجة.

4. دور لجنة المراجعة.

لجنة المراجعة هي إحدى اللجان الرئيسية والتابعة لمجلس إدارة المنشآت، وتتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والذين لا يقومون بأي أعمال تنفيذية بالمنشآت. وتعتبر لجنة المراجعة أحد أهم الركائز الأساسية لحوكمة الشركات وأحد الضوابط الأساسية المانعة لحدوث أخطاء نظرا لصلتها الوثيقة بكل من المراجع الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة.

ومن أهم أهداف لجنة المراجعة هو تفعيل أداء المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية في المنشآت، وبالتالي زيادة الثقة والمصداقية والموثوقية في القوائم المالية المنشورة ومن ثم المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف حوكمة الشركات (ناطق، 2021، ص 269).

5. ملكية المديرين، أو الملكية الداخلية.

إن زيادة ملكية المديرين لأسهم المنشآت سوف تقرب مصالحهم ومصالح الملاك، وبالتالي تقلل من مشكلة المنشأة نتيجة لتقارب المصالح بينهم وبين الملاك، وتحمل المديرين والملاك نصيبهم من تكلفة المنشآت وبالتالي يكونون حريصين على تخفيضها.

ويري (ناطق، 2021، ص 230) أن سلبيات تلك الآلية تتمثل في أنها تحد من فاعلية هذه القيود التي توضع على المديرين من قبل مجلس الإدارة وكذلك زيادة درجة المخاطرة بسبب ضياع فرصة تنويع استثماراتهم في شركات أخرى بدلا من شركة واحدة.

وأشار أيضا إلى أن ملكية المديرين عندما تزيد عن مستوى معين يمكن أن تؤدي لزيادة مشكلة المنشأة بسبب تحصن المديرين بعدد الأسهم التي يمتلكونها والتي قد يكون لها تأثير على التصويت على قرارات الشركة.

6. مكافآت المديرين.

صياغة عقود للمديرين يمكن أن تقرب مصالح الملاك والمديرين معا بحيث تتضمن أجور ومكافآت ترتبط بأداء الشركة وتحقيق مصالح الملاك. ولكن هذا يتطلب في نفس الوقت تحميل المديرين درجة عالية من المخاطرة من خلال ربط هذه المكافآت بتحقيق الهدف، وهذا مالا يقبله المديرين نتيجة إمكانية عدم حصولهم على رواتبهم ومكافآتهم في حالة حدوث انخفاض لأداء الشركة، وقد يستخدمون سلطاتهم في التحكم بأسهم الشركة وبالتالي لن يتم تخفيض مشكلة المنشأة بهذا الشكل (ناطق، 2021، ص 263).

ب- آليات خارجية

هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تنتمي إلى مجالات مختلفة وتتضافر معا لضبط ومتابعة أداء إدارة المنشآت في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، والتقرير المالي والإفصاح للأطراف الخارجية ذات المصلحة مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين، والدائنين والعملاء والموردين وغيرها من أصحاب المصلحة بالمنشآت. وتتضمن هذه الآليات: القوانين والأنظمة التي تصدرها الجهات التنظيمية مثل الهيئات القائمة على تنظيم تداول الأوراق المالية لحماية المستثمرين أو المحددة من جانب قطاعات مالية أو صناعية معينة، ودور المراجعة الخارجية، والإشراف التنظيمي لحماية الأسهم على أداء المنظمة (ناطق، 2021، ص264).

تمثل آليات حوكمة المنشآت الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجي على المنشآت والضغوط التي تمارسها المنشآت الدولية المهمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة (ناطق، 2021، ص266).

تتمثل الآليات الخارجية لتطبيق حوكمة الشركات في النقاط التالية :-

1. المنافسة في سوق الانتاج:- النظرية الرأسمالية ترى أن أداء المديرين في الأسواق التنافسية يكون أفضل من تلك التي يمارس فيها الاحتكار وإن كان هناك شك في مدى إمكانية قيام المنافسة وحدها بعلاج مشكلة المنشأة والحوكمة.

2. محللوا الأوراق المالية:- يتوقع أن يلعب المحللون دورا في الرقابة على المديرين لما لهم من قدرة على تحليل وتفسير المعلومات عن الشركة وأدائها وبالتالي يعتبرون وسيلة رقابية هامة على أداء المديرين التنفيذيين الأمر الذي يساعد المساهمين على اتخاذ قراراتهم بشأن تغيير أو عزل المديرين التنفيذيين الذين أخفقوا في أداء أعمالهم بما يخدم مصالحهم، ولكن هذه الآلية تقل فعاليتها إذا كانوا تابعين لشركات لهم فيها مصالح وبالتالي تحليلاتهم لن تكون موضوعية.

3. البيئة القانونية:- تؤثر على العلاقة بين الملاك والمديرين من زوايا عديدة، حيث أن الملاك يقدمون أموالهم للمديرين في مقابل حقوق السيطرة والتي يعتبر أهمها هو حق التصويت، وتتم السيطرة على الشركة من خلال عقد من طرفين، وإذا قام المديرين بمخالفته فيحق للمالك اللجوء للمحاكم.

9. تأثيرات محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات على سلوك التكاليف اللزجة.

تؤدي حوكمة الشركات دورًا مهمًا في معالجة المشكلات التي تعاني منها المنشآت، والتي من أبرزها مشكلة الغش والتلاعب في القوائم والتقارير المالية، وذلك من خلال مجموعة من الآليات تنقسم إلى آليات الحوكمة الداخلية وآليات الحوكمة الخارجية، فبسبب تنوع آليات الحوكمة وتعدد مصادرها، فإن تنفيذها يتطلب وضع إطار شامل لها، يأخذ بعين الاعتبار جميع أصحاب المصالح في مختلف المنشآت، إذ أن كل طرف من هذه الأطراف يؤدي دورًا مهمًا في عملية الحوكمة، وأنها تتفاعل فيما بينها ضمن إطار الحوكمة (لجنة المراجعة، مجلس الإدارة، المراجعة

الداخلية والمراجعة الخارجية)، وأن لهذا التفاعل تأثيرًا كبيرًا في الحد من حالات الفساد المالي والإداري وحالات الغش والتلاعب في البيانات المالية الموجودة ضمن القوائم والتقارير المالية.

وعلى صعيد بيئة الأعمال المصرية أكدت دراسة (حامد، 2021، ص 64) على دور حوكمة الشركات في تشكيل سلوك التكاليف في البيئة المصرية، حيث أثبتت نتائج الدراسة أن سلوك التكاليف البيعية والعمومية والادارية تغير بعد تطبيق حوكمة الشركات عام 2007 من السلوك اللزج إلى السلوك غير اللزج.

وكذلك أثبتت دراسة (Ibrahim,2018,P:305) أن درجة لزوجة سلوك التكلفة تزيد في المنشآت التي يتميز مجلس إدارتها بكبر حجمه، وارتفاع نسبة المديرين غير التنفيذيين، وقيام رئيس مجلس الإدارة بمهام المدير التنفيذي للمنشآت. وعلى الرغم من تناول هاتين الدراستين لأثر حوكمة الشركات على سلوك التكاليف في البيئة المصرية.

إلا أن دراسة (Ibrahim & Ezat,2017,P:17) قد اكتفت فقط بدراسة سلوك التكاليف قبل وبعد تطبيق دليل حوكمة الشركات في مصر دون اختبار أثر الآليات الفردية لحوكمة الشركات على هذا السلوك. كما قامت دراسة (Ibrahim,2018,P:311) باختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة فقط (دون غيرها من آليات الحوكمة الأخرى) وسلوك التكاليف، كما أنها قد اختبرت هذه العلاقة خلال الفترة من 2008 الى 2013 دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات السياسية وما تبعها من تأثيرات اقتصادية حلت بالبيئة المصرية في أعقاب أحداث يناير 2011.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتقديم دليل إضافي لدور آليات حوكمة الشركات المختلفة وبخاصة مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، ومراقب الحسابات على سلوك التكاليف في البيئة المصرية. ولمعرفة هذا الدور سوف يتم التطرق الى العناصر التالية:-

• دور مجلس الإدارة في الحد من سلوك التكاليف اللزجة.

يلعب مجلس الإدارة دورًا محوريًا في حوكمة الشركات، فهو مسئول عن الإشراف على العمليات بتقديم القيادة والتوجيه الاستراتيجي ومراقبة الإدارة، فوجود مجلس إدارة فعال في المنشآت، يؤدي هذا الى زيادة قيمة المنشآت وزيادة ثقة مختلف أطراف المصالح في المنشآت، إذ أنه يقوم بدور كبير ومهم في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والتقليل من مخاطر الأزمات المالية، وذلك من خلال:-

أ- حماية حقوق المساهمين.

ب- الإفصاح والشفافية.

ج- الرقابة.

د- إدارة تعارض المصالح.

• دور لجنة المراجعة في الحد من سلوك التكاليف اللزجة.

ولكي تؤدي لجان المراجعة دورها بكل كفاءة وفاعلية، وتساعد مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الإشرافية والرقابية، وتسهم في تفعيل آليات حوكمة الشركات، حددت العديد من الجهات والهيئات والمنظمات المهنية المحلية والدولية المهام والمسؤوليات المناطة بها، والتي من شأنها أن تحد من سلوك التكاليف اللزجة، وتتمثل هذه المهام فيما يلي:-

أ- الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها.

ب- دعم وظيفة المراجعة الخارجية.

ج- دعم وظيفة المراجعة الداخلية.

د- دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها.

• دور المراجعة الداخلية في الحد من سلوك التكاليف اللزجة.

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الآليات الهامة لحوكمة الشركات وعنصرا فاعلا من عناصر الرقابة الداخلية، إذ أنها تهدف الى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية، التي تكفل حماية الأصول وضمان دقة البيانات.

أي تأثير للإدارة على مصالح الأطراف المتعلقة بالمنشآت، وكما تمت الإشارة إليها سابقا، فإن المراجعة الداخلية تعتبر آلية رقابية لحوكمة الشركات، فالقوانين والتشريعات خاصة القانون الأمريكي وقانون الحماية الخارجية الفرنسي، يعتبران الرقابة الداخلية تحديا كبيرا بالنسبة لحوكمة الشركات، ومسؤولية أكبر على المسؤولين في المنشآت.

ومن بين المهام التي تقوم بها المراجعة الداخلية التي من خلالها تساعد المنشآت على تحقيق أهدافها، ومنع

أساليب الغش والتلاعبات في القوائم والتقارير المالية (Amarsanaa et al.,2019,P:24)، نذكر:-

أ- تقييم نظم الضبط الداخلي والحسابي.

ب- تقييم الخطط والإجراءات.

ج- مراعاة التزام الموظفين للسياسات والإجراءات المرسومة.

د- حماية أموال المنشآت.

هـ- تحقيق صحة البيانات المحاسبية والإحصائية.

• دور المراجعة الخارجية في الحد من سلوك التكاليف اللزجة.

إن مهمة المراجعة ليست سهلة خاصة في ظل كبر وتشعب وتشابك أنشطة المنشآت، والتطور المستمر في أساليب الإنتاج والتسويق والتمويل، حيث أنها لم تعد قاصرة على أساليب المراجعة المستندية التقليدية والإطلاع على الدفاتر والقيود المحاسبية، إنما أصبحت تشمل موضوعات مثل أساليب تصوير القوائم المالية والإفصاحات المختلفة المطلوبة بالمعايير المحاسبية.

وللوصول إلى تلك التأكيدات المعقولة يجب أن تتوافر بالمراجع عدة آليات وشروط تساعد على تعزيز أداء عمله للحد من التكاليف اللزجة (Chang et al.,2017,P:527) ، ومن أهم تلك الآليات والشروط ما يلي:-

أ- توفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة. حيث يعتبر توفر مثل تلك الكفاءات، الضمان لحسن إنجاز الأعمال التي يكلف بها مكتب المراجعة أو ديوان المحاسبة، وفي هذا الصدد فلا بد من مراعاة التناسب بين الأعمال والموارد البشرية عددا ونوعا، والاهتمام بنواحي التدريب والتعليم المستمر ونقل الخبرات والتجارب داخل منظومة المراجعة.

ب-إن ممارسة مهنة المراجعة تحتاج الى أشخاص ذوى مواصفات خاصة، بحيث يتمتعون بالوعي المهني والثقافة والإدراك الكافي بمختلف الأنشطة الاقتصادية والمستجدات في بيئة الأعمال، والعوامل التي قد تؤثر على المراكز المالية للعملاء، أو في عناصر أو موارد أعمالهم أو في قدرتهم على الاستمرار، بالإضافة الى ذلك الشعور بالاستقلالية والقدرة على ممارستها في الاتجاه الصحيح، والإحساس بأهمية ما يقوم به من أعمال.

ج- يجب على مكاتب المراجعة أو دواوين المحاسبة تقييم مدى إمكانية الاعتماد على ما تقدمه إدارة المنشآت التي يتم مراجعتها من بيانات ومعلومات، وبسبب الحدود الطبيعية لمهمة المراجعة واستحالة إحاطة المراجع بكافة المعاملات والأحداث الخاصة بالمنشآت بنسبة 10 %، لذلك على المراجع أن يقيم إمكانية انسحابه من المهمة أو الاعتذار عنها، ما يجعل إدارة المنشآت فيما تقدمه من بيانات أو معلومات محل الشك، وفي هذا الصدد فقد يكون من الواجب إعادة النظر في صياغة نموذج تقرير مراجعة القوائم المالية، لكي تعكس بشكل أكثر تفصيلا طبيعة مهمة المراجع والحدود الطبيعية لهذه المهمة، مع ذكر للنبود أو الموضوعات التي يتوافر لديه دليل على صحتها غير قرارات إدارة المنشآت.

• دور الملكية الإدارية في الحد من سلوك التكاليف اللزجة.

إذا كان منبع مشاكل وصراعات الوكالة هو انفصال الملكية عن الإدارة، فإن امتلاك مديري المنشآت لجزء من أسهمها من شأنه أن يحد من هذه المشاكل وتلك الصراعات، فوجود الملكية الادارية , يفترض أن يقرب بين مصالح كل من الملاك والإدارة و يحد من تعارض المصالح بين الطرفين، ويجعل الإدارة تعمل في اتجاه تحقيق مصالح الملاك كون الإدارة جزءً من الملاك. هذا الافتراض السابق أثبتت صحته العديد من الدراسات عندما قامت باختبار دور الملكية الادارية في الحد من الدوافع الانتهازية لدى الادارة.

ثالثاً: - الدراسة الميدانية:-

تمهيد:

تتاول هذا المبحث إطار ومحاوَر الدراسة الميدانية من خلال أهداف الدراسة الميدانية، وأسلوب الدراسة الميدانية الذي يتضمن تصميم أداة الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وجمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

أ. أهداف الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار مدى صحة النتائج التي توصل إليها الباحث من الدراسة النظرية، وذلك من خلال اختبار فروض البحث التالية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات والحد من سلوك التكاليف اللزجة.

ب. أسلوب الدراسة

تم الاعتماد في جمع البيانات الأولية لإعداد الدراسة الميدانية على أسلوب الاستقصاء، وذلك من خلال تصميم قائمة الاستقصاء اللازمة لجمع البيانات من مفردات عينة الدراسة، وذلك من خلال ما يلي:

1. تصميم أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد قائمة الاستقصاء كأحد الأساليب المستخدمة لتجميع البيانات الأولية من عينة الدراسة، حيث تم تصميم قائمة الاستقصاء بشكل مبسط ومختصر بقدر المستطاع، وإرسالها إلى المهتمين من:-

- الأكاديميين من بعض الجامعات المصرية.
- المديرين بإدارة المراجعة.
- المديرين بإدارة التكاليف.

وذلك لاستطلاع آرائهم حول دور آليات الحوكمة في الحد من سلوك التكاليف اللزجة في الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية، وقد تم تقسيم الاستقصاء إلى قسمين أساسيين كما يلي:

أ. القسم الأول: يشتمل هذا القسم على معلومات عامة عن مستلمي القوائم من الفئات المستهدفة من الأكاديميين، والمديرين بإدارة المراجعة، والمديرين بإدارة التكاليف بالشركات الصناعية المدرجة

بالبورصة المصرية، ومن ضمن تلك البيانات (جهة العمل- المؤهل العلمي- المسمى الوظيفي- تحديد نوع الفئة المستهدفة).

ب. القسم الثاني: يحتوى على مجموعة من الأسئلة الغرض منها تغطية فروض الدراسة، وبالتالي فقد تناولت الأسئلة الجوانب التالية:

- العوامل التي توضح أسباب سلوك التكلفة اللزجة.
- العناصر التي توضح آليات حوكمة الشركات.
- المعايير الخاصة بمحددات تطبيق نظام حوكمة الشركات.
- العناصر التي توضح طرق الحد من سلوك التكاليف اللزجة

وقد تم تصميم قائمة الاستقصاء بحيث تحتوي على مجموعة من الأسئلة ذات النهاية المغلقة، بحيث يقوم المستقصى منه باختيار إجابة واحدة من بين الإجابات الخمسة وفق مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على الأسئلة الواردة بقائمة الإستقصاء، حيث يسهل من خلاله تحويل الآراء الوصفية لعينة الدراسة إلى بيانات رقمية يمكن استخدامها لأغراض التحليل الإحصائي، حيث يتم تحديد الوزن كما يلي:

الإجابة الوصفية	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
التحليل الرقمي	5	4	3	4	1

ولاختبار مدى مصداقية نتائج قائمة الإستقصاء والارتباط بين أسئلتها تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من الأكاديميين بكلية التجارة في مختلف الجامعات المصرية، والمديرين بإدارة المراجعة، والمديرين بإدارة التكاليف بالشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية، حيث قام الباحث بشرح الهدف من الدراسة والغرض من قائمة افستقصاء للمستقصى منهم بهدف تحكيمها وإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول سلامة صياغتها وترابط فقراتها، وقد كانت لملاحظاتهم الأثر الكبير في التوصل لقائمة الإستقصاء بصورتها النهائية التي تم توزيعها على عينة الدراسة.

بالإضافة إلى استخدام تحليل المصدقية (الاعتمادية) لحساب معامل الارتباط، والذي تكون النسبة المعقولة له هي (60%)، ويعني ذلك إمكانية الاعتماد على نتائج قائمة الإستقصاء والأطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية واختبار الفروض الإحصائية قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة الميدانية في ثلاث فئات كما يلي:

أ. الفئة الأولى (الأكاديميين من مختلف الجامعات المصرية): وذلك باعتبارهم أحد الأطراف المهتمين بمجال البحث العلمي، ونظراً لخبرتهم العلمية في مجالات المحاسبة والمراجعة، واطلاعهم الدائم على ما هو جديد في المجال التخصصي من الناحية العلمية، وربطهم بالأبحاث العلمية لتحقيق الفائدة العلمية والعملية.

ب. الفئة الثانية (المديرين بإدارة المراجعة): بالشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية في محافظة السويس ومدينة العاشر من رمضان، وذلك باعتبارهم من أهم الفئات المستهدفة في مجال هذا البحث، وذلك لارتباطهم القوي بالمجال العلمي والتطبيقي في أسواق رأس المال المصرية، وما تعانيه من ظاهرة سلوك التكاليف اللزجة، وقد تم اختيار عينة الدراسة من المديرين بإدارة المراجعة بالشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية في محافظة السويس ومدينة العاشر من رمضان لصعوبة إستقصاء جميع المديرين بإدارة المراجعة على مستوى جمهورية مصر العربية.

ج. الفئة الثالثة (المديرين بإدارة التكاليف): بالشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية في محافظة السويس ومدينة العاشر من رمضان، وذلك باعتبارهم أحد أهم الفئات المستهدفة في مجال هذا البحث، وذلك لارتباطهم القوي بالمجال العلمي والتطبيقي في أسواق رأس المال المصرية، وما تعانيه من ظاهرة سلوك التكاليف اللزجة، وقد تم اختيار عينة الدراسة من المديرين بإدارة التكاليف بالشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية في محافظة السويس ومدينة العاشر من رمضان للأسباب الآتية:

- صعوبة إستقصاء جميع المديرين بإدارة التكاليف على مستوى جمهورية مصر العربية نظراً لعامل الوقت والجهد والتكلفة.
 - تميز المديرين بإدارة التكاليف بالشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية بالكفاءة والخبرة والمهارة العلمية والعملية، ومدى إلتزامهم بتطبيق معايير المحاسبة المصرية، وذلك سيكون له أثر كبير من الاستفادة بأرائهم.
- وقد تم اللجوء إلى أسلوب العينة الحكيمة من أجل الوفاء بمتطلبات الدراسة، وقد روعي في هذه العينة أن تكون ممثلة للمجتمع محل الدراسة، وأن تنطبق عليها المواصفات المطلوبة لأغراض الدراسة.

ولذلك تم توزيع عدد (300) قائمة استقصاء بالتساوي على فئات الدراسة الثلاثة، وهما (الأكاديميين، المديرين بإدارة المراجعة، المديرين بإدارة التكاليف)، حيث تم توزيع (100) قائمة استقصاء على الأكاديميين بكلية التجارة في جامعات: (القاهرة، عين شمس، الإسكندرية، طنطا، السادات) بشكل إلكتروني، بينما تم توزيع عدد (100) قائمة استقصاء على المديرين بإدارة المراجعة، وعدد (100) قائمة استقصاء على المديرين بإدارة التكاليف على الشركات بمحافظة السويس وهي شركات: (لافرج للأسمنت

Lafarge، الحديد والصلب المصرية، حديد عز، حديد المصريين، المقاولون العرب، السويس (لأسمنت)، وغيرها من الشركات بمدينة العاشر من رمضان مثل شركات: (جهينة للصناعات الغذائية، السويدي اليكتريك، الشرقية ايسترن كامباني، المساجين الشرقيون للسجاد، بم بم للأغذية، الصناعات الكيماوية المصرية، العربية لطيج الاقطان، اطلس للاستثمار والصناعات الغذائية، المصرية الدولية للصناعات الدوائية، الإسماعيلية الوطني للصناعات الغذائية، العز للسيراميك والبورسيلين الجوهرة، مصر لإنتاج الأسمدة، العامة لمنتجات الخزف والصيني، مصر للألومنيوم، الصناعات الغذائية، القاهرة للزيوت والصابون، دايس للملابس الجاهزة، العربية لمنتجات الألبان. آراب ديرى باند، العربية للخزف، سيراميك ريماس، ايدينا للصناعات الغذائية، العربية للأسمت، العبوات الطبية، عبور لاند للصناعات الغذائية، أم أم جروب للصناعة والتجارة العالمية، الكابلات الكهربائية المصرية، الحديد وللصلب للمناجم والمحاجر، القاهرة للدواجن، العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات تشخيصية، الدلتا للسكر، النصر للملابس والمنسوجات، يونيفيرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف والورق، سبيد ميديكال، فتنس برايم للاندية الصحية، الدولية للأسمدة والكيماويات)، وذلك التوزيع كان بناءً على قانون العينة العشوائية (384).

3. جمع البيانات:

تم توزيع قائمة الإستقصاء على مفردات مجتمع البحث، وشرح الهدف من الدراسة والغرض من قائمة الإستقصاء لهم لضمان جودة المعلومات التي يتم الحصول عليها، وقد كانت نسبة الإستجابة جيدة من قبل مفردات عينة الدراسة، كما هو موضح بالجدول التالي: -

فئات الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	الإستقصاءات الواردة		الإستقصاءات المستبعدة		الإستقصاءات الصحيحة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الأكاديميين	100	83	%83	3	%3	80	%80
المديرين بإدارة المراجعة	100	87	%87	4	%4	83	%83
المديرين بإدارة التكاليف	100	84	%84	3	%3	81	%81
الإجمالي	300	254	%847	10	%3.3	244	%81.3

الجدول رقم (2)

يتضح من بيانات الجدول السابق أن معدل نسبة الردود الصحيحة في معدله الإجمالي بلغ (81.3%)، وفي معدله التفصيلي بلغ (80%) للأكاديميين، كما بلغ (83%) للمديرين بإدارة المراجعة، بينما بلغ (81%) للمديرين بإدارة التكاليف، وجميعها معدلات مرتفعة، وعلى ذلك تمثل نسبة الإستجابات

الصحيحة نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها على النتائج النهائية المحصلة منها التي يتم الحصول عليها في اختبار الفروض.

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS, Version. 26)، لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- أ. **المتوسط الحسابي Mean**: وذلك لإجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال حساب المتوسط المرجح للعبارة المكونة لأسئلة الدراسة.
- ب. **الانحراف المعياري Std. Deviation**: وذلك لتحديد أهم المتغيرات لكل سؤال من أسئلة الدراسة، وذلك بالنسبة لكل فئة من فئات الدراسة.
- ج. **ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha**: لحساب قيم معامل ثبات ألفا لأسئلة الإستقصاء، وذلك لتقييم ثبات ومدى اعتمادية أو مصداقية الأسئلة المستخدمة في الدراسة، وارتفاع قيم معامل ألفا كرونباخ يعني عدم وجود تحيز أو تحريف في النتائج عند التحليل.
- د. **الإنحدار البسيط Regression**: وذلك لاختبار مدى قدرة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، ويستخدم هذا الأسلوب بهدف الحصول على معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة الاختلاف للمتغير التابع، والذي يتم تفسيره بواسطة المتغير المستقل، وتتراوح قيمة معامل التحديد بين صفر وواحد صحيح، وكلما زادت قيمة معامل التحديد زادت قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

تتناول هذه الدراسة التي قام بها الباحث على مجموعة من الأكاديميين بكليات التجارة في مختلف الجامعات المصرية، والمديرين بإدارة المراجعة، والمديرين بإدارة التكاليف بالشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية، وذلك بهدف التعرف على دور محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات في الحد من سلوك التكاليف اللزجة، وتحليل نتائج إختبار الفروض التي تم وضعها بغرض تحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال القيام بإعداد قائمة إستقصاء موجهة إلى عينة من الأكاديميين بكليات التجارة في جامعات: (القاهرة، عين شمس، الإسكندرية، طنطا، السادات) بشكل إلكتروني، وكذلك على المديرين بإدارة المراجعة، وعلى المديرين بإدارة التكاليف بالشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية بمحافظة السويس والعاشر من رمضان، وإختبار النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة النظرية حول دور آليات الحوكمة في الحد من سلوك التكاليف اللزجة في الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية، فقد تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها بواسطة قائمة الإستقصاء.

التحليل الإحصائي واختبار الفروض

تمهيد:

بعد مراجعة وتصنيف قوائم الاستقصاء الواردة فقد تم ترميز الأسئلة، وإدخال البيانات على الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS) The Statistical Package for the Social Science version 26، حيث تم استخراج جداول المقاييس الإحصائية التي تتلائم مع طبيعة بيانات الدراسة، وسوف يقوم الباحث بعرض نتائج التحليل الإحصائي، واختبارات مدى صحة الفروض من خلال العرض التالي:

تقييم مصداقية النموذج

يستخدم معامل ألفا كرونباخ في تقييم مصداقية مجموعة من الأسئلة التي تقيس كل متغير، وذلك لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية، وعدم وجود تحيز أو تحريف في النتائج عند التحليل، مما يؤدي إلى إمكانية تعميم النتائج.

ويوضح الجدول التالي قيم معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة الرئيسية التي يتم قياسها باستخدام مجموعة من المتغيرات الفرعية، ويتبين من الجدول التالي أن قيم معامل ألفا كرونباخ تتراوح بين (0.844، 0.879)، وهذا يعني توفر مستوى مقبول من اعتمادية أو مصداقية الإستقصاء، وذلك بالنسبة لكافة المتغيرات، حيث يمثل (0.6) الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا كرونباخ، ويعكس ارتفاع معدلات الاعتمادية ارتفاع درجة الإتساق الداخلي بين محتويات كل متغير من المتغيرات السابقة، كما يعني إمكانية الاعتماد على هذه المتغيرات في الواقع العملي.

الرمز	المتغير	قيم معامل ثبات ألفا كرونباخ
X	محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات	0.844
Y	الحد من سلوك التكاليف اللزجة	0.879

الجدول رقم (3)

التحليل الإحصائي الوصفي لأهم متغيرات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية تم معالجة مؤشرات الإحصاء الوصفي لأبعاد الدراسة الميدانية الآتية: (أسباب سلوك التكلفة اللزجة، آليات حوكمة الشركات، محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات، الحد من سلوك التكاليف اللزجة)، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس كل سؤال من أسئلة

الاستقصاء كما يلي (موافق تماماً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماماً)، ويقابله الأرقام الآتية: (5، 4، 3، 2، 1)، وقد تحدد مستوى الموافقة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مستوى الموافقة} = \frac{1-N}{N}$$

حيث تشير (N) إلى عدد الاستجابات وتساوي (5)، ويمكن تحديد قوة السؤال طبقاً لقوته على مقياس خماسي "مرتفع تماماً، مرتفع، متوسط، منخفض، منخفض تماماً" أي تحويل مقياس ليكرت إلى مقياس خماسي طبقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{مستوى الموافقة} = \frac{1-5}{5} = \frac{4}{5} = 0.80$$

يوضح الجدول التالي مستوى ومدى الموافقة لكل استجابة من استجابات الاستقصاء كالاتي:

ليكرت الخماسي	الدرجة	المدى	مستوى التحقق
غير موافق تماماً	1	1.80-1	منخفض تماماً
غير موافق	2	2.60-1.81	منخفض
غير متأكد	3	3.40-2.61	متوسط
موافق	4	4.20-3.41	مرتفع
موافق تماماً	5	5-4.21	مرتفع تماماً

الجدول رقم (4)

يتضح من الجدول السابق أن المدى من (1.80-1) يمثل غير موافق تماماً بمستوى تحقق منخفض تماماً، وأن المدى من (2.60-1.81) يمثل غير موافق بمستوى تحقق منخفض، وأن المدى من (3.40-2.61) يمثل غير متأكد بمستوى تحقق متوسط، وأن المدى من (4.20-3.41) يمثل موافق بمستوى تحقق مرتفع، وأن المدى من (5-4.21) يمثل موافق تماماً بمستوى تحقق مرتفع تماماً.

تم عرض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، والتي يعكسها ما ورد بقائمة الاستقصاء من أسئلة، وأهم ما يترتب عنه من نتائج من خلال العرض التالي:

1. محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات:

ويعبر عنها بالرمز (X)، والعبارات الستة التي تقيس هذا السؤال يعبر عنها بالرموز (X-1:X-6)، والتي يتم تلخيص التحليل الوصفي لها في الجدول التالي:

عينة الدراسة الإجمالية			المديرين بإدارة التكاليف			المديرين بإدارة المراجعة			الأكاديميين			رمز المتغير
ترتيب	انحراف معياري	متوسط حسابي	ترتيب	انحراف معياري	متوسط حسابي	ترتيب	انحراف معياري	متوسط حسابي	ترتيب	انحراف معياري	متوسط حسابي	
1	0.74	3.73	1	0.74	3.72	2	0.75	3.66	1	0.73	3.81	X-1
3	0.62	3.58	3	0.67	3.55	3	0.58	3.55	3	0.62	3.63	X-2
2	0.61	3.72	2	0.62	3.70	1	0.61	3.72	2	0.62	3.76	X-3
4	0.82	3.52	5	0.89	3.45	4	0.78	3.53	4	0.80	3.61	X-4
6	0.82	3.47	6	0.85	3.44	6	0.83	3.44	6	0.81	3.55	X-5
5	0.67	3.51	4	0.69	3.48	5	0.66	3.49	5	0.67	3.56	X-6

الجدول رقم (7)

حيث تمثل الرموز السابقة ما يلي:

- (X-1): التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة عالي من محددات داخلية وخارجية.
- (X-2): من المحددات الخارجية وجود نظام مالي جيد يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- (X-3): يوجد دور للمؤسسات غير الحكومية فى ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.
- (X-4): المحددات الداخلية تشير الى القواعد والأسس التى تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذيين.
- (X-5): تضمن المحددات الداخلية وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المنشآت.
- (X-6): التوزيع المناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بالحوكمة لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، ويؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

- إن هناك اتفاق لآراء عينة الدراسة بشأن الموافقة على العناصر التي توضح محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات، حيث تتراوح قيمة المتوسط الحسابي لآراء العينة كوحدة واحدة ما بين (3.47)، (3.73)، وهي قيمة تعكس مدى أهمية محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات.

- بالنسبة للفئة الأولى (الأكاديميين) احتلت المرتبة الأولى العبارة رقم (1) التي يعبر عنها (X-1) وهي التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة عالي من محددات داخلية وخارجية بمتوسط حسابي (3.81)، واحتلت المرتبة الثانية العبارة رقم (3) التي يعبر عنها (X-3) وهي يوجد دور للمؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة بمتوسط حسابي (3.76)، بينما احتلت المرتبة الأخيرة العبارة رقم (5) التي يعبر عنها (X-5) وهي تضمن المحددات الداخلية وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المنشآت بمتوسط حسابي (3.55).
- بالنسبة للفئة الثانية (المديرين بإدارة المراجعة) احتلت المرتبة الأولى العبارة رقم (3) التي يعبر عنها (X-3) وهي يوجد دور للمؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة بمتوسط حسابي (3.72)، واحتلت المرتبة الثانية العبارة رقم (1) التي يعبر عنها (X-1) وهي التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة عالي من محددات داخلية وخارجية بمتوسط حسابي (3.66)، بينما احتلت المرتبة الأخيرة العبارة رقم (5) التي يعبر عنها (X-5) وهي تضمن المحددات الداخلية وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المنشآت بمتوسط حسابي (3.44).
- بالنسبة للفئة الثالثة (المديرين بإدارة التكاليف) احتلت المرتبة الأولى العبارة رقم (1) التي يعبر عنها (X-1) وهي التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة عالي من محددات داخلية وخارجية بمتوسط حسابي (3.72)، واحتلت المرتبة الثانية العبارة رقم (3) التي يعبر عنها (X-3) وهي يوجد دور للمؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة بمتوسط حسابي (3.70)، بينما احتلت المرتبة الأخيرة العبارة رقم (5) التي يعبر عنها (X-5) وهي تضمن المحددات الداخلية وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المنشآت بمتوسط حسابي (3.44).
- بالنسبة للمراكز الأخيرة لا يؤثر هذا الترتيب على محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات، وذلك لأنها أخذت قيمة عالية من المتوسط الحسابي.
- بالنسبة لترتيب العبارات الخاصة بآليات حوكمة الشركات على مستوى العينة كوحدة واحدة، فكانت أعلى العبارات هي العبارة رقم (1) بمتوسط حسابي (3.73) في المرتبة الأولى، والعبارة رقم (3) بمتوسط حسابي (3.72) في المرتبة الثانية، والعبارة رقم (2) بمتوسط حسابي (3.58) في المرتبة الثالثة كما يلي:

- ❖ التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة عالي من محددات داخلية وخارجية.
- ❖ يوجد دور للمؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.
- ❖ من المحددات الخارجية وجود نظام مالي جيد يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- وفي المراكز الأخيرة على مستوى العينة كوحدة واحدة جاءت العبارة رقم (4) بمتوسط حسابي (3.52) في المرتبة الرابعة، والعبارة رقم (6) بمتوسط حسابي (3.51) في المرتبة الخامسة، والعبارة رقم (5) بمتوسط حسابي (3.47) في المرتبة السادسة كما يلي:
- ❖ المحددات الداخلية تشير الى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذيين.
- ❖ التوزيع المناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بالحوكمة لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، ويؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.
- ❖ تضمن المحددات الداخلية وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المنشآت.
- يعتبر هذا الاختلاف في ترتيب تلك العناصر في كل فئة فئات الدراسة الثلاثة لا يعني عدم أهمية العناصر الأخرى، حيث أن المتوسط الحسابي بدأ من (3.47)، مما يعني موافقتهم عليها، ولكن مع اختلاف أهمية كل عنصر بالنسبة لكل فئة من فئات الدراسة، كما يوجد اتفاق عام بين جميع مفردات العينة، وعدم وجود تشتت بين الإجابات، كما أوضحه الانحراف المعياري لجميع مفردات العينة، حيث أن قيمته أقل من الواحد الصحيح.

2. الحد من سلوك التكاليف اللزجة:

ويعبر عنها بالرمز (Y)، والعبارات الثمانية التي تقيس هذا السؤال يعبر عنها بالرموز (Y-1 : Y-8)، والتي يتم تلخيص التحليل الوصفي لها في الجدول التالي:

عينة الدراسة الإجمالية			المديرين بإدارة التكاليف			المديرين بإدارة المراجعة			الأكاديميين			رمز المتغير
ترتيب	انحراف معياري	متوسط حسابي	ترتيب	انحراف معياري	متوسط حسابي	ترتيب	انحراف معياري	متوسط حسابي	ترتيب	انحراف معياري	متوسط حسابي	
3	0.74	3.57	3	0.72	3.54	3	0.76	3.54	3	0.73	3.65	Y-1
8	0.66	3.21	8	0.69	3.19	8	0.64	3.16	8	0.65	3.28	Y-2
2	0.65	3.82	2	0.66	3.83	2	0.65	3.79	2	0.63	3.85	Y-3
1	0.56	3.89	1	0.57	3.88	1	0.54	3.85	1	0.57	3.95	Y-4
5	0.73	3.49	4	0.74	3.44	4	0.75	3.49	5	0.72	3.53	Y-5
6	0.89	3.42	6	0.95	3.39	6	0.84	3.39	6	0.89	3.48	Y-6
4	0.92	3.50	5	0.98	3.43	5	0.88	3.48	4	0.89	3.57	Y-7
7	0.93	3.39	7	0.99	3.32	7	0.89	3.38	7	0.90	3.47	Y-8

الجدول رقم (8)

حيث تمثل الرموز السابقة ما يلي:

- (Y-1): وجود مجلس إدارة قوى وفعال في المنشآت يقوم بدور كبير ومهم في التقليل من مخاطر الأزمات المالية، ويلعب دوراً محورياً، فهو المسؤول عن الإشراف على العمليات بتقديم القيادة والتوجيه الاستراتيجي ومراقبة الإدارة.
- (Y-2): يجب أن يتضمن النظام الأساسي للمنشآت ولوائحها الداخلية الإجراءات والاحتياطات اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم.
- (Y-3): يجب أن تكون هناك إدارة مختصة بإدارة المخاطر الإقتصادية لضمان مكانة المنشآت وسط منافسيها.
- (Y-4): تعتبر لجنة المراجعة من أهم اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة للقيام بمهام محددة لها تأثير كبير على نجاح الشركة وضبط أداءها، وبالتالي تؤدي دورها بكل كفاءة وفاعلية من خلال الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها ودراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها.
- (Y-5): تقليص دور الورقيات والاعتماد على المراسلات لتسريع عملياته التشغيل وتقليل الإعتمادات المستندية بحيث يتم العمل بمبدأ الشباك الواحد.
- (Y-6): إن امتلاك مديري المنشآت لجزء من أسهمها من شأنه أن يحد من المشاكل والصراعات، فوجود الملكية الادارية يفترض أن يقرب بين مصالح كل من الملاك والإدارة ويجعل الإدارة تعمل في اتجاه تحقيق مصالح الملاك.

- (Y-7): تفعيل دور التكنولوجيا والاعتماد عليها لتقليل التدخلات التي من شأنها تعطيل وإهدار الوقت.

- (Y-8): عمل دورات تدريبية متطورة تواكب العصر والتطور التكنولوجي بصورة مستديمة للعاملين بالمنشآت.

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

■ إن هناك اتفاق لآراء عينة الدراسة بشأن الموافقة على العناصر التي توضح الحد من سلوك التكاليف اللزجة، حيث تتراوح قيمة المتوسط الحسابي لآراء العينة كوحدة واحدة ما بين (3.21)، (3.89)، وهي قيمة تعكس مدى أهمية الحد من سلوك التكاليف اللزجة.

■ بالنسبة للفئة الأولى (الأكاديميين) احتلت المرتبة الأولى العبارة رقم (4) التي يعبر عنها (Y-4) وهي تعتبر لجنة المراجعة من أهم اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة للقيام بمهام محددة لها تأثير كبير على نجاح الشركة وضبط أداءها، وبالتالي تؤدي دورها بكل كفاءة وفاعلية من خلال الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها ودراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها بمتوسط حسابي (3.95)، واحتلت المرتبة الثانية العبارة رقم (3) التي يعبر عنها (Y-3) وهي يجب أن تكون هناك إدارة مختصة بإدارة المخاطر الاقتصادية لضمان مكانة المنشآت وسط منافسيها بمتوسط حسابي (3.85)، بينما احتلت المرتبة الأخيرة العبارة رقم (2) التي يعبر عنها (Y-2) وهي يجب أن يتضمن النظام الأساسي للمنشآت ولوائحها الداخلية الإجراءات والاحتياطات اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم بمتوسط حسابي (3.28).

■ اتفقت الفئة الثانية (المديرين بإدارة المراجعة) والفئة الثالثة (المديرين بإدارة التكاليف) مع الفئة الأولى (الأكاديميين) في تساوي المرتبة الأولى للعبارة رقم (4) التي يعبر عنها (Y-4) والمرتبة الثانية للعبارة رقم (3) التي يعبر عنها (Y-3)، والمرتبة الأخيرة للعبارة رقم (2) التي يعبر عنها (Y-2).

■ بالنسبة للمراكز الأخيرة لا يؤثر هذا الترتيب على الحد من سلوك التكاليف اللزجة، وذلك لأنها أخذت قيمة عالية من المتوسط الحسابي.

■ بالنسبة لترتيب العبارات الخاصة بالحد من سلوك التكاليف اللزجة على مستوى العينة كوحدة واحدة، فكانت أعلى العبارات هي العبارة رقم (4) بمتوسط حسابي (3.89) في المرتبة الأولى، والعبارة رقم

(3) بمتوسط حسابي (3.82) في المرتبة الثانية، والعبارة رقم (1) بمتوسط حسابي (3.57) في المرتبة الثالثة، والعبارة رقم (7) بمتوسط حسابي (3.50) في المرتبة الرابعة كما يلي:

❖ تعتبر لجنة المراجعة من أهم اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة للقيام بمهام محددة لها تأثير كبير على نجاح الشركة وضبط أداءها، وبالتالي تؤدي دورها بكل كفاءة وفاعلية من خلال الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها ودراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها.

❖ يجب أن تكون هناك إدارة مختصة بإدارة المخاطر الإقتصادية لضمان مكانة المنشآت وسط منافسيها.

❖ وجود مجلس إدارة قوى وفعال في المنشآت يقوم بدور كبير ومهم في التقليل من مخاطر الأزمات المالية، ويلعب دوراً محورياً، فهو المسؤول عن الإشراف على العمليات بتقديم القيادة والتوجيه الاستراتيجي ومراقبة الإدارة.

❖ تفعيل دور التكنولوجيا والاعتماد عليها لتقليل التدخلات التي من شأنها تعطيل وإهدار الوقت.

▪ وفي المراكز الأخيرة على مستوى العينة كوحدة واحدة جاءت العبارة رقم (5) بمتوسط حسابي (3.49) في المرتبة الخامسة، والعبارة رقم (6) بمتوسط حسابي (3.42) في المرتبة السادسة، والعبارة رقم (8) بمتوسط حسابي (3.39) في المرتبة السابعة، والعبارة رقم (2) بمتوسط حسابي (3.21) في المرتبة الثامنة كما يلي:

❖ تقليص دور الورقيات والاعتماد على المراسلات لتسريع عملياته التشغيل وتقليل الإعتمادات المستندية بحيث يتم العمل بمبدأ الشباك الواحد.

❖ إن امتلاك مديري المنشآت لجزء من أسهمها من شأنه أن يحد من المشاكل والصراعات، فوجود الملكية الادارية يفترض أن يقرب بين مصالح كل من الملاك والإدارة ويجعل الإدارة تعمل في اتجاه تحقيق مصالح الملاك.

❖ عمل دورات تدريبية متطورة تواكب العصر والتطور التكنولوجي بصورة مستديمة للعاملين بالمنشآت.

❖ يجب أن يتضمن النظام الأساسي للمنشآت ولوائحها الداخلية الإجراءات والاحتياطات اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم.

يعتبر هذا الاختلاف في ترتيب تلك العناصر في كل فئة فئات الدراسة الثلاثة لا يعني عدم أهمية العناصر الأخرى، حيث أن المتوسط الحسابي بدأ من (3.21)، مما يعني موافقتهم عليها، ولكن مع اختلاف أهمية كل عنصر بالنسبة لكل فئة من فئات الدراسة، كما يوجد اتفاق عام بين جميع مفردات العينة، وعدم وجود تشتت بين الإجابات، كما أوضحه الإنحراف المعياري لجميع مفردات العينة، حيث أن قيمته أقل من الواحد الصحيح.

اختبار فرض البحث:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات والحد من سلوك التكاليف اللزجة".

استخدم الباحث نموذج تحليل الإنحدار البسيط لقياس العلاقة بين المتغير المستقل (محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات) والذي يرمز لعباراته الستة بـ (X-1 : X-6) والمتغير التابع (الحد من سلوك التكاليف اللزجة) والذي يرمز لعباراته الثمانية بـ (Y-1 : Y-8)، حيث تم استخدام الإنحدار البسيط لقياس العلاقة بين متغير مستقل واحد وهو (محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات)، ومتغير تابع واحد وهو (الحد من سلوك التكاليف اللزجة)، وبالتالي فهو أنسب الأساليب الإحصائية لقياس تلك العلاقة من حيث وجودها من عدمه وقوة تلك العلاقة، ويوضح الجدول التالي أهم نتائج هذا النموذج كما يلي:-

المتغير المستقل	Beta	قيمة T	مستوى المعنوية
X	0.749	17.562	0.000
معامل الارتباط (r) = 0.749			
معامل التحديد (r ²) = 0.560			
قيمة (ف) المحسوبة = 308.439	مستوى المعنوية (ف) = 0.000		
مستوى الدلالة الإحصائية = 0.01	درجات الحرية = (242-1)		

الجدول رقم (11)

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

أ. القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار البسيط:

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.749)، وهي تمثل معامل الارتباط الثنائي بين المتغيرين، مما يدل على أن العلاقة بين محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات وبين الحد من سلوك التكاليف اللزجة هي

علاقة موجبة، وهذا يعني أن محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات ممكن أن تزيد من الحد من سلوك التكاليف اللزجة.

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.560)، وتدل على قوة وجود العلاقة بين محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات والحد من سلوك التكاليف اللزجة.

ب. معنوية نموذج الإنحدار البسيط:

يستدل على معنوية النموذج من خلال مستوى المعنوية (ف) والتي تساوي (0.000)، وهو ما يعني أن نسبة الخطأ في قبول هذا النموذج تساوي صفرًا، وهذا يدل على أن نموذج الإنحدار ذو دلالة إحصائية، ويساهم معنويًا في التأثير على الحد من سلوك التكاليف اللزجة، ويستدل ذلك بارتفاع قيمة (F) المحسوبة التي بلغت قيمتها (308.439) عن القيمة الجدولية عند درجات الحرية (1-242)، ومستوى المعنوية (0.01).

كما يتضح كذلك من مستوى المعنوية (T) التي توضح أن المتغير المستقل وهو محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات معنوي التأثير على الحد من سلوك التكاليف اللزجة، وذلك بارتفاع قيمة (T) المحسوبة التي بلغت قيمتها (17.562) عن قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية (0.01).

وبناءً على ما سبق تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل وهو "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين محددات تطبيق نظام حوكمة الشركات والحد من سلوك التكاليف اللزجة"

النتائج والتوصيات.

نتائج البحث

- أ- إن أهم عامل يساهم في الحد من التكاليف اللزجة هو آلية مجلس الإدارة، بإعتباره أكثر الوسائل لمرافبة سلوك الإدارة ومراقبة المنشآت وأدائها التنفيذي، كما أنه يحمي حقوق المساهمين من سوء إستغلال الإدارة.
- ب- تعتبر وظيفة لجنة المراجعة وظيفية مهمة في المنشآت، كونها تمثل حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وتعتبر آلية رقابية داخلية مهمة تعتمد الحوكمة في دعم أنظمة الرقابة الداخلية، وبالتالي الحد من سلوك التكاليف اللزجة.
- ج- تعد وظيفة المراجعة الداخلية وظيفية مهمة داخل المنشآت، ومن أهم الدعائم الداخلية التي تعتمد المنشآت، في عملية الرقابة الداخلية للمنشآت، وحمائتها ومساعدتها في تحقيق أهدافها، وكذا في الحد من سلوك التكاليف اللزجة.
- د- تعد المراجعة الخارجية آلية رقابية ومهمة لحوكمة الشركات، كما تعتبر تحديا كبيرا لمهنة الرقابة في الوقت الحاضر، إذ يتطلب على المراجع الخارجي الإلمام والمعرفة التامة بقواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني والالتزام به، وأن يكون على يقظة وكفاءة كبيرة في إكتشاف سلوك التكاليف اللزجة والحد منها ومحاربتها لتفادي إنهيار المنشآت وإفلاسها.
- هـ- تعمل الحوكمة على رفع الكفاءة الاقتصادية للمنشآت من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري المنشآت ومجلس الادارة والمساهمين.

التوصيات

- أ. ضرورة الحرص على تدريب المراجعين والمحاسبين وتعريفهم بالمستجدات الحديثة في بيئة الاعمال.
- ب. ضرورة حث المراجعين على العمل على تطوير إجراءات وأساليب الكشف عن مختلف اساليب سلوك التكاليف اللزجة وكل أشكال التلاعب التي قد تحدث بالمنشآت.
- ج. نشر ثقافة الحوكمة في المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فإذا ما أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل خط الدفاع الأول ضد أي فساد يحاول أن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله، فسوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها.

قائمة المراجع.

المراجع العربية:

- 1- ابو شاويش, سلوى محمد صالح, "مدى العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وآتعااب المدقق الخارجى", *رسالة ماجستير غير منشورة*, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية بغزة , 2017.
- 2- انشاصى, رولا عبد المجيد, "دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين", *رسالة ماجستير غير منشورة*, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية بغزة , 2015.
- 3- حامد, نهى عبد الفتاح, "تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وانعكاسها على القيمة السوقية للسهم (دراسة تطبيقية)", *رسالة دكتوراه غير منشورة*, كلية التجارة , جامعة عين شمس, 2021.
- 4- رقايقه, فاطمة الزهراء, " آليات حوكمة الشركات ودورها في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية", *مجلة العلوم الانسانية*, جامعة محمد الشريف مساعدي, المجلد 20 , العدد 1 , 2020, ص 88-65 .
- 5- زكي, مايكل سعد شوقي, " دراسة تحليلية لأثر إدارة الأرباح على السلوك غير المتماثل للتكلفة", *مجلة البحوث الادارية والمالية والكمية*, كلية التجارة, جامعة السويس, المجلد 2, العدد 3, 2022, ص 172-156 .
- 6- عبد الرحمن, محمد مصطفى محمد, "قياس العلاقة بين الاستراتيجيات التنافسية والتكلفة متباينة السلوك بهدف ترشيد القرارات الادارية. بالتطبيق على القطاع الصناعي", *رسالة دكتوراه غير منشورة*, كلية التجارة, جامعة القاهرة. 2020.
- 7- محمد , جمعه السيد محمد, " تحليل أثر الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة ", *مجلة البحوث الادارية والمالية والكمية* , كلية التجارة , جامعة السويس , المجلد 2 , العدد 4 , 2022 , ص 75-51 .
- 8- محمد , محمود سليمان محمد, أحمد, بغدادي أحمد بغدادي, "أثر حوكمة الشركات علي العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والسلوك غير المتماثل للتكلفة (دراسة إختبارية)", *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*, كلية التجارة , جامعة بنى سويف , العدد الثالث, 2019, ص 212-141.
- 9- ناطق, جبار سالم الخفاجي, " استعمال آليات حوكمة الشركات للحد من ادارة الارباح في ظل نظرية الوكالة", *مجلة كلية مدينة العلم*, كلية الإدارة والإقتصاد , جامعة واسط , المجلد 13 , العدد 1, 2021, ص 256 - 280.

المراجع الأجنبية:

- 1- Anderson, M. C. A., Banker, R. a., & Janakiraman, S. Are Selling, General, and Administrative Sticky Costs? *Journal of Accounting Research*, 41(1), 2003, PP: 47-63.
- 2- Banker, R. D. and Byzalov, D., Asymmetric Cost Behavior, *Journal of Management Accounting Research*, Vol 26 no 2 February 2014, PP: 43-79.
- 3- Chung, C. Y., Hur, S.-K., & Liu, C. Institutional investors and cost stickiness: Theory and evidence. *The North American Journal of Economics and Finance*, 47(c), 2019, PP: 336-350.
- 4- Costa, Baú, Freitas, and Fernando. *"Effects of economic growth in the behavior of sticky costs of companies belonging to BRICS countries, Contaduría Administración"*, Working paper, (2018).
- 5- Ibrahim, A. E. A. Board characteristics and asymmetric cost behavior: evidence from Egypt. *Accounting Research Journal*, 31(2), 2018, PP: 301-322.
- 6- Ibrahim, A. E. A. Economic growth and cost stickiness: evidence from Egypt. *Journal of Financial Reporting and Accounting and Finance*, 13(1), 2015, PP: 119-140.
- 7- Khader, O. A., & RavanRamzan, S. The Relationship between Ownership Structure and External Audit towards Acruals Earning Management among Palestine Listed Companies. *Journal of Business and Management*, 21(7), 2019, PP: 68-72.
- 8- Mitra, S., Jaggi, B., and Al-hayal, T., "Managerial overconfidence, ability, firm governance and audit fees", *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 52(3), 2019, PP: 841-870.
- 9- Widyasari, P. A. Business Strategy: A Study on Cost Stickiness Behavior. *Advances in Social Science, Education and Humanities Research* 186, 2018, PP: 232-235.

- 10- Wu, M. and Wilson, M. Corporate Strategy, Cost Stickiness and Analyst Forecasts. *The Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand (AFAANZ) Conference, Auckland, New Zealand*, 2018, PP:341-357.
- 11- Yao, K. Cost Stickiness, Ownership Concentration and Enterprise Risk Empirical Evidence from Chinese Listed Manufacturing Companies. *American Journal of Industrial and Business Management*, 8, 2018, PP: 163-173.
- 12- Zonatto, V. C. d. S., Magro, C. B. D., Santana, C. F., & Padilha, D. F. Effects of economic growth in the behavior of sticky costs of companies belonging to BRICS countries. *Contaduría y Administración, Journal of Accounting, Auditing & Finance* 2018, PP:253-265.